



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير



حول أشغال الندوة البرلمانية التي نظمها مجلس المستشارين حول موضوع:

"وضع المغرب المتقدم في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ورهانات التأهيل"

بمناسبة "اليوم المتوسطي"

مقر مجلس المستشارين، 22 مارس 2010

إعداد: سعد غازي، رئيس مصلحة المنظمات الدولية



يهدف هذا الإصدار إلى توثيق حصيلة أشغال ندوة نظمها البرلمان المغربي حول موضوع
يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لبلادنا في شمولية أبعاده.

وقد جاءت مبادرة تنظيم هذه الندوة واختيار موضوع: "وضع المغرب المتقدم في الشراكة مع الاتحاد
الأوروبي ورهانات التأهيل" انطلاقاً من ثلاثة مبادئ:

المبدأ الأول: هو الالتزام بتفعيل قرار الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط القاضي بالاحتفال ب"اليوم
المتوسطي" من كل سنة، كتجسيد للانخراط الجدي للبرلمان المغربي في روح ميثاق ومبادئ هذه
المنظمة بين-برلمانية المتوسطية؛

المبدأ الثاني: هو تعزيز دور البرلمان في بلورة الآليات الكفيلة بتطوير مجالات الشراكة والتعاون بين المملكة
المغربية والمؤسسات التابعة للاتحاد الأوروبي؛

المبدأ الثالث: هو مواكبة دينامية "الوضع المتقدم" الذي يتمتع به المغرب لدى الشريك الأوروبي، لاسيما بعد
انعقاد "قمة غرناطة" التي أسست لعهد جديد من الشراكة الإستراتيجية في العلاقات الثنائية بين الطرفين.

وقد سجلت هذه الندوة، التي عرفت مشاركة مختلف الفعاليات الحكومية، والمجالس الاستشارية، والمنظمات
الدولية، وهيئات المجتمع المدني، ومراكز الأبحاث والدراسات، ورؤساء الجامعات، والخبراء، والباحثين، والمؤسسات
الإعلامية، العديد من المداخلات والعروض القيمة، تضمنت جملة من المقترحات التي همت أوجه الشراكة المغربية -
الأوروبية في أبعادها السياسية، والاقتصادية، والحقوقية، والثقافية، والإنسانية.

كما خلصت إلى إقرار العديد من التوصيات الوجيهة والتي من شأنها الإسهام في معالجة مختلف القضايا
والتحديات المرتبطة بمنظومة العلاقات الثنائية بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين



في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للندوة أكد السيد مصطفى

المنصوري، رئيس مجلس النواب، أن فلسفة المغرب والاتحاد الأوروبي من وراء "الوضع المتقدم" الذي حصلت عليه المملكة المغربية، لا تكمن فقط في رغبة الطرفين في تبادل المصالح الاقتصادية والمادية، رغم أهميتها، ولكنه جاء أيضا بناء على المبادئ والقيم النبيلة المشتركة التي يؤمنان بها والمتمثلة في رغبتهما في الدفاع عن الأمن والسلام العالميين، وفي تشبثهما بخيار الديمقراطية وحقوق الإنسان، والاحترام لدولة الحق والقانون، والعدالة والحرية والأخذ بأسس الحكامة.

وأضاف أن هذه القيم النبيلة المشتركة، وطموح المغرب المتمثل في سعيه، منذ الستينات، في نسج علاقات وروابط ثابتة، وذات مصداقية بينه وبين الفضاء الأوروبي، هي التي جعلت الطرفين يضعان هذا الإطار الجديد الواعد، "فاتحين بذلك صفحة جديدة مضيئة في درب العلاقات التي تربطهما، زادتها توهجا وتباتا التثام أول لقاء للقمّة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بغرناطة جنوب إسبانيا في 6 و 7 مارس 2010".

ومن جهة أخرى، شدد السيد رئيس مجلس النواب على المساهمة الفاعلة للبرلمانيين في الحوار الاستراتيجي والسياسي بين المغرب والاتحاد الأوروبي، داعيا في هذا الصدد، إلى إحداث دينامية جديدة من أجل تسريع وتيرة التعاون البرلماني بين الجانبين.

كما دعا إلى دعم طلب البرلمان للحصول على وضع "شريك من أجل الديمقراطية" لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عن طريق الدبلوماسية البرلمانية سواء منها الثنائية أو المتعددة الأطراف.



قال الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين، في

كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، "إن حصول المغرب على "الوضع المتقدم" تجسيد للمكانة التي تحظى بها المملكة لدى مؤسسات الإتحاد الأوروبي كشريك استراتيجي جدي وذي مصداقية".

وأضاف، أن "الوضع المتقدم" هو أيضا "اعتراف بالنموذج المغربي بخصوص الإصلاحات المتلاحقة والمهيكلية والأوراش الكبيرة التي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والتي توأمتها الأوساط الدولية بإعجاب كبير وتعتبرها نموذجا يحتذى به على الصعيد القاري والجهوي".

وأبرز أن "قمة غرناطة" تشكل نقطة تحول عميق ومنعرج دقيق وانتقال يحمل أكثر من دلالة في طياته، لكونه تأسس على مصفوفة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والتي ساهمت في إنضاج وعي الشركاء المختلفين بأهمية التكامل والتضامن والتعاون في بناء السلم والأمن والاستقرار وتدبير الاختلاف بطرق حضارية أساسها المعرفة الدقيقة بالآخر واحترامه والدفاع عن حقوقه المشروعة.

وأكد الدكتور محمد الشيخ بيد الله أن المغرب دخل مرحلة من التعاون المكثف مع المؤسسات التابعة للإتحاد الأوروبي باتمائه إلى مركز شمال - جنوب، ولجنة البندقية، ومجموعة بومبيدو، مشيرا إلى أن البرلمان قدم طلبا رسميا بشأن حصوله على وضع "شريك من أجل الديمقراطية" لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، مما "سيقوي مكانته كشريك فاعل وجدي للطرف الأوروبي، ويفتح الباب أمام دول أخرى في جنوب المتوسط لتحذو حذوه".

من جهة أخرى، اعتبر السيد رئيس مجلس المستشارين أن روح "الوضع المتقدم" تسير في تدعيم فلسفة ورؤية مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط"، أي "الاعتماد على مقاربة نوعية تنبني على تعزيز التعاون والتكامل

والاندماج الضروريين لمواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية التي لا يمكن مجابتهما إلا في إطار تكتلات من هذا النوع".

وبخصوص أهمية الاحتفال ب"اليوم المتوسطي"، أكد الدكتور محمد الشيخ بيد الله أن هذه المبادرة تأتي تأسيسا على ثلاثة مبادئ تتعلق بالأساس بالالتزام بتنفيذ القرار الصادر عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط القاضي بإعلان يوم 21 مارس "اليوم المتوسطي"، وإيمان البرلمان المغربي بأهمية البعد المتوسطي بالنسبة للمملكة المغربية، وضرورة مواصلة الانخراط في تدعيم دينامية العلاقات الثنائية بين المغرب والاتحاد الأوروبي، ومواكبة المرحلة الجديدة التي دشنتها الشراكة الإستراتيجية الجديدة والتعاون الجاد والواعي لرفع تحديات المستقبل.

كما تهدف هذه المبادرة، يضيف السيد رئيس مجلس المستشارين، إلى الرفع من وعي البرلمانين بأهمية الحوار بين الثقافات والديانات خدمة للأمن والسلام في المنطقة وتبني الأجواء المناسبة لبناء الثقة المتبادلة بين شعوب المنطقة كأساس للتعاون والتكامل خدمة للمصالح العليا لبلدان منطقة المتوسط.



من جانبه، نوه السيد ادريس لشكر، الوزير المكلف

بالعلاقات مع البرلمان، بتنظيم هذه الندوة واعتبر أن هذه المبادرة تشكل رسالة إلى شعوب المتوسط من أجل فتح صفحة جديدة من العلاقات، وتجاوز صراع الشمال الغني والجنوب الفقير، مضيفا أن الجميع، ولاسيما البرلمان، مدعو اليوم إلى الانخراط في "هذه الوقفة المتوسطية من أجل التجاوز الإيجابي لأخطاء الماضي"، والمساهمة بشكل فعال وديناميكي في إنجاح هذه المبادرات.



خلال العرض الذي قدمه السيد الطيب الفاسي الفهري، وزير

الشؤون الخارجية والتعاون، حول موضوع: "قمة غرناطة بين المغرب والاتحاد الاوروي: عهد جديد في الشراكة الاستراتيجية"، أوضح السيد الوزير أن "المنظومة التشاركية للمغرب على مختلف الدوائر كل متكامل"، مشددا على أن "الوضع المتقدم لا يتناقض بأي شكل من الأشكال مع رغبة المغرب في تحقيق الاندماج المغاربي كأولوية ما زالت تواجه، مع الأسف، معوقات معروفة"، في إشارته إلى موقف الجزائر المتعنت من النزاع حول الصحراء المغربية. وأضاف أن "الوضع المتقدم" لا يتناقض مع روابط المغرب بقارته الإفريقية في إطار التعاون جنوب-جنوب، مؤكدا على ضرورة تفعيل التعاون الأورو-إفريقي.

واستحضر، في هذا الصدد، الخطاب الملكي السامي الموجه ل "قمة غرناطة" بشأن "إطلاق شراكة استراتيجية حقيقية بين إفريقيا وأوروبا عمادها المصالح المتبادلة والتحديات المتقاسمة وبناء مستقبل مشترك".

وأكد من جهة أخرى، على أن أجندة "الوضع المتقدم" التي لا تنحصر في الإطار البين - حكومي، بل هي منفتحة بعمق على جميع الفاعلين المعنيين بهذه الشراكة من هيئات تمثيلية ومنتخبة، وهيئات حزبية ومهنية وتقابلية، ومقاولات، وقوى المجتمع المدني، وأكاديميين، وكفاءات المغرب في المهجر.

وشدد السيد الفاسي الفهري على أن البعد البرلماني يعتبر دعامة محورية في الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، معتبرا أن تكوين لجنة برلمانية مختلطة بين البرلمان بمجلسيه والبرلمان الأوروبي من شأنه الانتقال نحو مرحلة مؤسسية هامة في تفعيل مضامين "الوضع المتقدم"، وترسيخ تفاعل برلماني منتظم ومتواصل بين المؤسستين، علما أن الجانب الأوروبي بادر إلى تنصيب مجموعته في هذه الآلية المركزية.

وبخصوص القمة المغربية - الأوروبية التي انعقدت يومي 6 و7 مارس 2010 بغرناطة، أبرز السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون أن هذه القمة شهدت تفاعلا إيجابيا بين الوفدين حول الكثير من القضايا المطروحة وخاصة ما يتعلق بالإصلاحات الماكرواقتصادية، ومواجهة انعكاسات الأزمة المالية العالمية.

كما شكلت القمة، يضيف السيد الفاسي الفهري، مناسبة للتباحث حول القضايا الجهوية ومنها على الخصوص تعثر المشروع الاندماجي المغربي، والوضع المتأزم في الشرق الأوسط، وتفعيل "الاتحاد من أجل المتوسط"، والمخاطر الأمنية المتفاقمة بمنطقة الساحل والصحراء.

وسجل بهذه المناسبة، الموقف الأوروبي فيما يتعلق بالقضية الوطنية و"الذي استند على إيجاد حل سياسي ونهائي ودائم ومقبول من الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة، مع التشديد على دور ومسؤولية جميع الأطراف دون، إشارة لميكانيزم الاستفتاء، بخيارات مختلفة الذي لم يعد يشار إليه في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، كما نص على ذلك البيان الختامي بكل علنية ووضوح".



من جانبه، أكد السيد إينيكو لاندابورو، السفير رئيس

بعثة الاتحاد الأوروبي بالرباط، أن المغرب يحتل "مكانة متميزة" في سياسة الحوار مع الاتحاد الأوروبي وأن "الوضع المتقدم" الذي تم منحه للمغرب يعد ثمرة لمسار المملكة "البارز والمثير للإعجاب".

وأضاف أن تعزيز الديمقراطية، وتحديث القواعد السياسية، وتحسين الواقع الاقتصادي شجعت على تقريب

المملكة من القيم الأوروبية، مشيدا بتطابق المبادئ والأهداف بين الجانبين.

ودعا السيد لاندابورو، من جهة أخرى، إلى العمل على التقريب بين البرلمانين المغربي والأوروبي بهدف ضمان متابعة سياسية لـ"الوضع المتقدم" وبحث تأثير أي تشريع على المسلسل الشامل للتقارب بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

كما أكد رئيس البعثة على ضرورة تنسيق المبادرات من أجل مواجهة التحديات التي تفرضها التحولات المتسارعة على الأصدمة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وقضايا الحكامة الاقتصادية والبيئة، وقضايا الهجرة والإرهاب.

وقال أنه "يتعين العمل على أن يعيش مواطنونا في فضاء ينعم بالأمن والرخاء"، داعيا إلى تعزيز التعاون وتطوير الحوار الدائم مع جيران أوروبا "لنتمكن من إرساء فضاء يسوده الأمن والدفاع عن مصالح مواطنينا".



في كلمته أمام المشاركين، عبر السيد الشاوي بلعسال، رئيس الفريق الدستوري بمجلس النواب، عضو الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، عن سعادته بهذه المبادرة، وأكد أنها تشكل فرصة سانحة لتدارس وطرح التحديات، التي يتعين على المغرب كسبها في إطار التأهيل الشامل له، واستثمار مقتضيات وثيقة "الوضع المتقدم"، بما يخدم المملكة المغربية، سواء تعلق الأمر بميادين الاقتصاد والإنتاج، ومجالات المعرفة والتكوين، ونقل التكنولوجيا، أو بالميادين المرتبطة بالتشريع.

وأضاف أن هذا اليوم يأتي مواكبة لحدث كبير يتجسد في القمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي التي انعقدت بغرناطة يومي 6 و7 مارس الجاري والتي تشكل "موعدا لا ينبغي أن نخلفه، وهو التأهيل الشامل، الأمر الذي يتطلب منا جميعا، كل من موقعه، بذل مزيد من الجهود لكسب رهانات الانفتاح التي تبنتها الدولة المغربية في

إطار اختياراتها لمعاقبة الشمال، بعد أن تعذر على جارتنا في الشرق تجاوز معوقاتنا الذاتية للانخراط معنا في بناء المغرب العربي الكبير كخطاب من الحجم الوزان للإتحاد الأوروبي."

وشدد السيد الشاوي بلعسال على أن للبرلمانيين دور محوري في دعم هذه الشراكة، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين المغرب ومجلس أوروبا في أفق الحصول على وضع "شريك من أجل الديمقراطية" لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، مضيفا أن الإصلاحات المتواصلة التي يشهدها المغرب والأوراش المفتوحة على أكثر من صعيد تؤهله لذلك.



في معرض تقديمه لحصيلة مسار الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، ثن السيد عبد اللطيف أبدوح أمين مجلس المستشارين، نائب رئيس الجمعية، مبادرة الاحتفال ب"اليوم المتوسطي" واختيار موضوع: "وضع المغرب المتقدم في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ورهانات التأهيل"، لأنه "يعكس الانخراط المتواصل والعميق لبلادنا في روح هذا الفضاء الحضاري والتاريخي، وكذا التشبث الكبير للبرلمان المغربي في تفعيل العمل المشترك بينه وبين البرلمان الأوروبي، تفعيلًا لمقتضيات وثيقة الوضع المتقدم".

كما دعا إلى جعل هذا اللقاء مناسبة للتفكير بعمق في مختلف الحلول واستنباط الآليات والمناهج الكفيلة بإرساء أسس شراكة وتعاون حقيقية تشمل مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، كالهجرة وقضايا النوع وحقوق الإنسان، وتعميق حوار الحضارات والثقافات، والإدارة المتكاملة للموارد الطاقية والمائية، وتشجيع الاستثمار والمبادلات التجارية، والتصدي للتحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية والإرهاب، ودعم السلام في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، أبرز السيد عبد اللطيف أبدوح الدور الهام الذي بإمكان البرلمان المغربي، في إطار المكانة الخاصة التي يحظى بها لدى الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط كشريك أساسي، في تدعيم العلاقات الاقتصادية والثقافية والإنسانية بين دول جنوب وشمال المتوسط بصفة عامة والعلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة.



من جهته، اعتبر السيد عبد الله ساعف، رئيس مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية بجامعة محمد الخامس بالرباط، بأن "الوضع المتقدم" يجدو مسارا واعدة وبأنه لا يقل أهمية عن العضوية، مضيفا أن المغرب يغذي هذا التوجه بالقدرة التفاوضية، التي يستمدّها من "علاقاته مع جهات وتجمعات ودوائر تعاون وتضامن أخرى".

وأكد على أن موقف التمايز الذي وصل إليه المغرب في بداية هذه العشرية، جاء على أساس انخراطه في شراكة حقيقية تنبني على مجموعة من السياسات والتوجهات المشتركة، مشددا على ضرورة إعطاء "الوضع المتقدم" مضمونا حقيقيا ينبني على مخططات عمل.



ومن جانبه، أكد السيد عبد الحق عزوزي، رئيس المركز المغربي المتعدد الاختصاصات للدراسات الدولية والإستراتيجية بفاس، أن "قمة غرناطة" الأخيرة في مارس 2010،

أسست ل"وضع متقدم" حقيقي بين المغرب والإتحاد الأوروبي، مضيفا أن العامل الأساسي الذي جعل المغرب يمتاز بهذه الصيغة الرامية إلى الإسراع بعملية الإدماج، ليس فقط القرب الجيوستراتيجي، بل أيضا العامل الديمقراطي. وأضاف في هذا السياق، أن المغرب، مقارنة مع العديد من الدول العربية، "ترقى سلم الانفتاح الاقتصادي والانفتاح الديمقراطي في العديد من المجالات"، وهذا يدخل في الوثيرة الطبيعية للعلاقات التبادلية بين المغرب والإتحاد الأوروبي".

وفي ما يخص "مشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، شدد السيد عبد الحق عزوزي على أن المغرب له دور كبير "انطلاقا من علاقته التقدمية التي له مع المنظومة الأوروبية وانطلاقا من "الوضع المتقدم" في الدفع بعجلة التنمية الجهوية".



في مداخلة لها خلال الندوة، أبرزت السيدة مباركة بوعايدة، رئيسة لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية بمجلس النواب، أن الجهود المبذولة من طرف البرلمان المغربي، سواء في المجال التشريعي أو الدبلوماسي، وكذا على مستوى التنسيق والتعاون والتشاور في بعض القضايا الأمنية والاقتصادية الإقليمية على المستوى الأورومتوسطي، كان لها دور من أجل تأهيله لتبوئه مكانة شريك فاعل على المستوى الديمقراطي والاقتصادي والاستراتيجي.

كما أن هذه الجهود، أضافت السيدة بوعايدة، أهلت البرلمان المغربي لطلب الحصول على صفة "شريك من أجل الديمقراطية" لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

وللحصول على هذا الوضع، أكدت السيدة النائبة على ضرورة متابعة البرلمان بغرفتيه التصديق على الاتفاقيات الدولية وإعمال الالتزامات في مجال حقوق الإنسان، وملائمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية.



من جانبه، أكد السيد علي سالم شكاف، رئيس لجنة

الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني بمجلس المستشارين، على أن الارتباط النوعي والمؤسسي الذي أضحي اليوم يربط المغرب بمؤسسات مجلس أوروبا يتم عن طموح قوي للمملكة من أجل الانخراط الواسع داخل المنظومة الأوروبية بكل أبعادها الديمقراطية والثقافية والاقتصادية، مسلحا بهوية وطنية عريقة وبثوابته وخصوصياته ومؤهلاته التي تجعل منه شريكا قويا وذا مصداقية بالنسبة لأوروبا.

وأضاف السيد علي سالم شكاف أن حصول المغرب على صفة عضو دائم بمركز شمال - جنوب وعلى عضوية لجنة البندقية وعلى "الوضع المتقدم" مع الاتحاد الأوروبي تؤكد عزم الجانبين على إقامة تعاون مطبوع بالشرعية المؤسسية والمصداقية والوضوح والثقة المتبادلة.

واعتبر أن دور البرلمان في هذا الإطار يركز على الاهتمام بالقضايا المتنوعة والمتعددة السائدة بمؤسسات مجلس أوروبا والتي تقوم على الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والاستثمار الأمثل لما تتيحه الأنظمة والقوانين لهذه المؤسسات في تعاملها وارتباطاتها الخارجية.

وقد أكد المتدخلون في المحور الثالث من الندوة أن المجتمع المدني والمجالس الاستشارية ساهما بشكل كبير في دعم توجهات المغرب والاتحاد الأوروبي سواء على مستوى حقوق الإنسان أو على مستوى إشراك أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج في الجهود التي تبذلها المملكة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

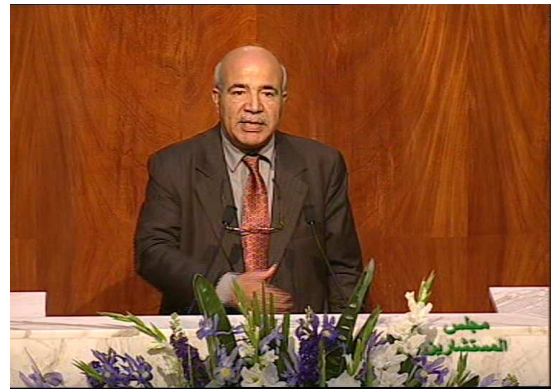


وعلى المستوى الحقوقي، أبرز السيد حمو أوحلي، عضو

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن المغرب والاتحاد الأوروبي يتقاسمان نفس الانشغالات المتعلقة بحقوق الإنسان، مضيفا أن المغرب انخرط في مسلسل يهدف إلى النهوض بحقوق الإنسان وتطويرها ونشر ثقافتها، وذلك بفضل الإرادة السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما أبرز السيد حمو أوحلي الخطوات الكبيرة التي قطعها المغرب في سبيل ترسيخ أسس الديمقراطية والتي لقيت ترحيبا كبيرا من قبل الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها انتظام تاريخ الاستحقاقات الانتخابية، والانخراط المتزايد للعنصر النسوي وفتة الشباب في هذه الاستحقاقات.

وأشار إلى أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان انخرط في مختلف الأوراش التي أطلقها المغرب والتي تروم تعزيز دولة الحق والقانون، وفي مقدمتها إصلاح القضاء، وتقريب الإطار القانوني المنظم لقطاع الإعلام والنشر من القوانين المعترف بها دوليا.



في معرض مداخلته أمام المشاركين في الندوة، اعتبر السيد عبد

المقصود الراشدي، رئيس المنبر الأورومتوسطي للمنظمات غير الحكومية، أن "الوضع المتقدم" للمغرب في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يشكل فرصة حقيقية لتطوير وتنفيذ برامج ومخططات عمل مشتركة، وأبرز أن للمجتمع المدني

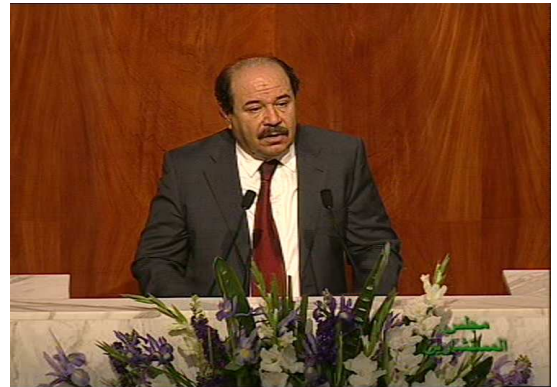
المغربي دور جد هام في إنجاح هذه المنظومة التشاركية، داعيا في هذا الصدد إلى تنظيم ندوات ولقاءات في المغرب ترمي إلى تشجيع الحوار بين المنتخبين ومكونات المجتمع المدني على المستوى الأوروبي والمتوسطية.



من جهته، نوه السيد محمد السكاوي، المدير العام لمنظمة العفو

الدولية بالمغرب، بتأكيد المغرب والاتحاد الأوروبي خلال قمة غرناطة على أحد التعهدات الرئيسية التي قدمها الطرفان وسواهما من الشركاء في إعلان برشلونة الصادر في نونبر 1995 والذي يشكل وثيقة تأسيس الشراكة الأورو-المتوسطية وهو تحديدا احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وأكد أن دور منظمة العفو الدولية في دعم الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي متواصل منذ 1995، تاريخ إطلاق الشراكة الأورو-متوسطية، مضيفا أن المنظمة رحبت وقتئذ بهذه الشراكة التي حددت ثلاث أهداف رئيسية للتعاون والمتمثلة بالأساس في تحقيق السلام، والاستقرار، والازدهار عن طريق إقامة شراكة اقتصادية ومالية، وتسهيل التفاهم المتبادل بين الشعوب من خلال شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية.



وفي هذا السياق، اعتبر السيد عبد الله بوصوف، الأمين العام

لمجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج ، أنه من سمات الجالية المغربية بأوروبا تواجدها في مختلف بلدان الاتحاد

الأوروبي على عكس بعض الجاليات التي تتركز في بعض بلدان الاتحاد، مشيرا إلى أن الجالية المغربية تشكل نموذجا بحكم تمكنها من التوفيق بين الاندماج الإيجابي في بلدان الاستقبال والمحافظة في نفس الوقت على صلات قوية ببلدها الأصلي.

وأبرز السيد عبد الله بوصوف أن هذه الجالية تقوم بدور كبير في التعريف بالهوية المغربية المبنية على الانفتاح، مضيفا أنه يمكنها أن تضطلع بدور رائد في تسريع مسلسل الإصلاحات التي أطلقها المغرب بحكم تشعبها بمبادئ الحداثة والديمقراطية واحترام الآخر.

وأشار إلى الأدوار التي قامت بها الهجرة عبر التاريخ من أجل تحقيق التواصل الإنساني، مسجلا في هذا الصدد دور هجرات المغاربة في التقارب بين مختلف الشعوب والأديان.



من جانبه، أكد السيد عبد الحميد المجري، رئيس لجنة الأمم

المتحدة لحماية العمال المهاجرين، على الدور الذي يقوم به مغاربة العالم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدهم الأصلي، وذلك عن طريق التحويلات المالية والاستثمار مما يساهم في تراجع نسبة الفقر.

وأشار بهذه المناسبة، إلى الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها هذه الجالية، من مختلف مواقعها، في العديد من القضايا الرئيسية وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية، مشددا على ضرورة تحسيس أفراد الجالية بالمشاريع الكبرى التي يعرفها المغرب في مختلف القطاعات .

برنامج الندوة

| | |
|--|---------------|
| تسجيل المشاركين واستقبال المدعوين | 14:00 - 14:30 |
| <p><u>الافتتاح الرسمي للندوة</u></p> <p>● الكلمة الافتتاحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - السيد مصطفى المنصوري رئيس مجلس النواب - الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين <p>● كلمة السيد ادريس لشكر، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان</p> <p>● كلمة السيد الطيب الفاسي الفهري، وزير الشؤون الخارجية والتعاون: "قمة غرناطة بين المغرب والاتحاد الأوروبي: عهد جديد في الشراكة الإستراتيجية"</p> <p>● كلمة السيد اينيكو لاندابورو، السفير رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب</p> <p>● كلمة النائب السيد الشاوي بلعسال، رئيس الفريق الدستوري بمجلس النواب، عضو الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط</p> <p>● كلمة المستشار السيد عبد اللطيف أبدو، أمين مجلس المستشارين، نائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط: "دور الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في دعم الشراكة والتعاون بين دول حوض المتوسط"</p> | 14:30 - 15:40 |
| <p><u>المحور الأول</u></p> <p>"وضع المغرب المتقدم في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ورهانات التأهيل"</p> | |
| <p>● عروض الخبراء:</p> <p>عرض السيد عبد الله ساعف، رئيس مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية بجامعة محمد الخامس الرباط</p> <p>عرض السيد عبد الحق عزوزي، رئيس المركز المغربي متعدد الاختصاصات للدراسات الدولية والإستراتيجية</p> | 15:40 - 16:20 |
| <p>مناقشة عامة</p> <p>استراحة شاي</p> | |
| <p><u>المحور الثاني</u></p> <p>"دور البرلمان في تدعيم العلاقات بين المغرب ومجلس أوروبا في أفق الحصول على وضع "شريك من أجل الديمقراطية لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا"</p> | |
| <p>● مداخلة النائبة السيدة مباركة بوعايدة : رئيسة لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية بمجلس النواب</p> <p>مداخلة المستشار السيد علي سالم شكاف : رئيس لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني بمجلس المستشارين</p> | 16:50-17:10 |
| <p>مناقشة عامة</p> | |
| <p><u>المحور الثالث</u></p> <p>"دور فعاليات المجتمع المدني والمجالس الاستشارية في دعم الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي"</p> | |
| <p><u>الموضوع الأول</u> : "البعد الحقوقي في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ كلمة السيد أحمد حرزفي، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ○ كلمة السيد عبد المقصود الراشدي، رئيس المنبر الأورومتوسطي للمنظمات غير الحكومية ○ كلمة السيد محمد السكتاوي، المدير العام لمنظمة العفو الدولية فرع المغرب | 17:25 - 18:30 |

الموضوع الثاني : " دور مغاربة العالم في دعم التبادل الثقافي والإنساني "

- كلمة السيد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الأعلى للجمالية المغربية بالخارج
- كلمة السيد عبد الحميد المجرى، رئيس لجنة الأمم المتحدة لحماية العمال المهاجرين

مناقشة عامة

● كلمة الاختتام:

- الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين